قراءة أولية لدوافع ومقدمات الغزو العراقي للكويت والآثار الناجمة عنه

د. علي الطراح*

تمهيد:

بعد تحرير الكويت. ومع استمرار الجهود المكثفة لاعادة البناء والتعمير، أصبح لزاماً على المتخصصين الكويتيين القيام بدراسة الغزو العراقي للكويت: آثاره وأبعاده ونتائجه. دراسة موضوعية تهدف إلى استيعاب هذا الدرس القاسي بكافة نتائجه الكارثية. وذلك لسببين:

أولاً: إن فهم هذه التجربة المريرة بكافة مساراتها ومسبباتها مفيدة في تأطير منظور كامل ومتكامل لاعادة البناء والتعمير ولتفادي كافة المثالب والسلبيات التي سهلت على صدام حسين القيام بهذا العمل الإجرامي.

ثانياً: وبناء على ذلك، فإن التفكير بوضع استراتيجية متكاملة للحفاظ على الأمن الوطني للكويت، ووضع أسسه ودعائمه المتينة لن يتأتى دون استيعاب التجربة: هل زالت المسببات التي دفعت نظام صدام حسين لغزو الكويت، واحتلاله، وتدمير مقومات نهضته، ثم ضمه للعراق؟ هل كانت هذه الأسباب تتعلق ببنية النظام السياسي العربي في مجمله، أم أنها كانت تتعلق ببنية النظام العراقي وأزماته الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً؟
وكيف ساهمت المتغيرات الدولية سياسياً وعسكرياً في تسهيل مثل هذا الغزو الهمجي؟ وهل الظرف التاريخي الذي جرى فيه الاحتلال فريد من نوعه، والأهم من ذلك كله هل هو غير قابل للتكرار؟ وهل حالة التسيّب الدولي النسبية الآن قد تشجع النظام الديكتاتوري في العراق على تكرار محاولاته لتهديد أمن الكويت من جديد؟ وأخيراً هل بإمكان الكويت

(*) مدرس: قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية جامعة الكويت – حالياً رئيس المكتب الاعلامي ـ واشنطن سفارة دولة الكويت

الاستفادة من استثمار التضامن الدولي معها، وتطوير هذا التضامن والارتقاء بأشكاله حتى يصبح مثل هذا التضامن المتطور والمتغير ضامناً لأمن الكويت؟.

هذه هي التساؤلات المحورية التي تطرحها هذه الدراسة وتحاول الإجابة عنها من خلال منظور تاريخي سياسي يأخذ بعين الاعتبار جملة من المتغيرات الوطنية والقومية والدولية ويسعى للتكيف معها والاستفادة منها. ومما يزيد من أهمية هذا الجانب هو واقع الجوار التاريخي بين الكويت والعراق من جهة، والإدراك الكويتي المتزايد إلى أنه لا يمكن اختزال العراق لمجرد وجود نظام مثل نظام صدام حسين، فهذا النظام ساقط لا محالة، ومن ثم فالمطروح هو ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الكويت في التعجيل باسقاط هذا النظام الذي يفتقر إلى أدنى مقومات الشرعية. وهل سيعني سقوط نظام صدام حسين أن النظام السياسي الجديد سيأخذ على عاتقه مهام إعادة بناء وحماية العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين؟ وهل بالإمكان القيام بذلك. وكيف؟ وتحت أي شروط؟ ووفقاً لأي منظور؟

تبدأ هذه الدراسة بتقديم عرض مكثف لدراستين أعدهما دان تشريجي Dan Tschirigi ومحمد السيد سعيد. وهما يتناولان الغزو العراقي للكويت من منظور النظام العربي. ويتبع ذلك نقاش مختصر للادعاءات التاريخية للعراق، ولمقدمات الغزو العراقي للكويت. وتنتهي الدراسة بتقديم كشف سريع للعوامل والأبعاد المختلفة التي يرتبط بها مفهوم الأمن القومي للكويت.

وفي مجمل الأحوال فإن الغرض الأساسي من هذه الدراسة هو غرض استكشافي تمهيداً للتعامل مع هذا الموضوع بصورة أكثر دقة وشمولية.

تقييم أبعاد ودوافع الغزو

نقدم في هذا الجزء رصداً مكثفاً لدراستين هامتين عنيتا بدراسة الغزو العراقي للكويت من منظور النظام العربي الاقليمي وفشله في منع هذه الأزمة من التطور والتفاعل إلى الدرجة التي وصلت إليها. ويبدو دان تشريجي Dan Tschirigi معنياً بوصف طبيعة الاطار السياسي الذي كان سائداً في الوطن العربي. وبالتساؤل عن العوامل التي أدت إلى قيام العراق بغزو واحتلال الكويت ضمن هذا الإطار. ويطرح مايلي: «إن البيئة السياسية

السائدة في الشرق الأوسط قد تشكلت بفعل أربعة عوامل. وهذه العوامل تفاعلت مع محدد خارجي يمكن اعتباره هو ذاته بمثابة العامل الخامس. وهي:

أولاً: ما يمكن تسميته في هذا الصدد بالأزمة العربية.

ثانياً: طبيعة وتطور علاقات الوطن العربي بالنظام الاقتصادي العالمي.

ثالثاً: تطور دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

رابعاً: القضية الفلسطينية.

أما المحدد العام أو العامل الأخير فيتعلق بالبيئة السياسية الدولية. هذه البيئة التي يمكن تحديد خاصيتها الرئيسية (في هذه الفترة) بنهاية الحرب الباردة[1].

ويرى تشريجي Tschirigi بأن الأزمة العربي هي أزمة دائمة تتجلى معالمها في العلاقة بين العروبة والدين والعلاقة بين الحريات الفردية والمسؤوليات الاجتماعية والعلاقات بين الغني والفقير. وبين المجتمع والدولة. وبين الحكومات العربية ومواطنيها. وأخيراً الأقطار العربية فيما بينها. ويؤكد الباحث بأن هذه المعالم تنعكس على علاقات العرب بالنظام الدولي على الأصعدة الثقافية والسياسية والاقتصادية، وبأن لهذا تأثيراً واضحاً على العلاقات العربية ـ العربية التي أصبحت تزداد توتراً في العقود الأخيرة[2]. وهنا يستشهد الباحث بنص للكاتب فؤاد عجمي. حيث يقول الأخير «إن اللعبة غير المؤلة ظاهرياً التي لعبتها الأجيال السابقة. والنقاشات الأيدولوجية للمفكرين العربي قد أفسحت المجال لانهيار مخيف. لقد قام ذلك الجيل بزرع الرياح والآن يقوم جيل آخر بحصاد النتائج. لقد كان المورد الأساسي لرجال مثل جمال عبد الناصر وميشيل عفلق منظر حزب البعث، وذلك المتباهي أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير. كان موردهم الأساسي الكلمات والرموز. وكان هناك مجال واسع للمناورة وللأخطاء. لكن في العقد الذي تلى حرب الأيام الستة تم استبدال الكلمات بالرصاص، وأصبح الرصاص هو الحكم الأخير. إن الجيل الحالي حسب تقييم أحد الكتاب قد انقسم إلى قسمين: قسم رأي بأن السلطة تنبع من فوهة البندقية، وقسم آخر حزم

(1) Dan Tshirigi, **"The United States, the Arab World and the Gulf Crisis"** (Cairo Papers: cairo, 1991) p.5.

(٢) المرجع السابق، صفحة ٦.

أمتعته ورحل»[1]. ويضيف دان تشريجي استشهاداً من نص آخر كان قد كتبه في ١٩٨٩. حيث يقول: «ليس هذا فحسب بل أن الأزمة العربية لا تزال تتفاقم: فالعراق ما زالت في حربها مع إيران، وسوريا تتدخل في لبنان لتخلق بذلك خليطاً من الفوضى والنظام؛ أما مصر فعليها أن تتكيف مع وضع اقتصادي مترد ومع زيادة سكانية تقدر بمليون نسمة سنوياً. وكذلك تواجه الأردن ضغوطاً اقتصادية متزايدة. وبدرجة أو بأخرى، تجد كل النظم العربية شرعيتها مهدّدة من الداخل. فالفجوة بين الغنى والفقر تنمو، كما أن معظم النظم العربية تراقب بحذر متزايد تنامى الجاذبية الشعبية للتيارات الإصلاحية ـ خاصة تلك التي تتسم بمسحة إسلامية أصولية»[2]. وبناء على ذلك يطرح تشريجي الآتي «من المستحيل معرفة إلى متى ستستمر هذه الحالة، أو ما الذي سيحل محلها. كل ما هو مؤكد أنه في يوم ما ستتغير الظروف[3].

ويتابع تشريجي Tschirigi بحثه مؤكداً بأن إحدى النتائج المباشرة لاحتلال العراق المفاجيء للكويت هي زيادة حدة التوترات العربية ـ العربية حول طبيعة البنى السياسية وحول مصير المنطقة. ولقد شملت درجة الفرز الناجمة عن الغزو النظم العربية ذاتها والحركات السياسية والأفراد. وازدادت المواقف حدة بعد قيام السعودية بدعوة القوات الدولية للقيام بمهام تحرير الكويت. فالدول العربية انقسمت في مواقفها حيث أيدت اليمن والسودان ومنظمة التحرير، وبدرجة أقل ليبيا والجزائر والأردن. صدام حسين الذي غلّف نفسه بشعارات قومية وإسلامية وأطلق دعوات الجهاد لطرد القوات الأجنبية الغازية. وفي المقابل اعتبرت الدول المؤيدة للكويت وهي السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان ومصر وسوريا والمغرب اعتبرت صدام حسين العامل الذي يشكل أخطر تهديد للأمن القومي العرب»[4].

ولقد خضع الوطن العربي للهيمنة الاستعمارية التي أثرت على هياكله الاجتماعية، وأدت إلى ظهور وترسخ الدول القطرية في حقبة ما بعد الاستعمار. وتبع ذلك فرز بين نظم

---

(١) المرجع السابق، صفحة ٨.

(٢) **The American Search for Mideast Peace,** (New York: Praeger, 1989), p. 238.

(٣) المرجع السابق، صفحة ٢٥٠.

(٤) Tischrigi 1991, op. cit., p. 9

وطنية راديكالية ونظم أخرى تقليدية محافظة. وارتبط هذا الفرز بتواجد دولة اسرائيل ككيان استيطاني، وبتطورات الحرب الباردة، التي انعكست تأثيراتها على التحالفات العربية ـ العربية، والعربية ـ الدولية وعلى معدلات التسليح. لكن ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار بأن هذا الفرز لم يكن مطلقاً كما أنه لم يؤد إلى قطيعة كاملة بين النظم العربية. ويبدو ذلك جلياً في قيام علاقات تبادلية سياسية على الصعيد السياسي ـ الأمني بين هذه الأنظمة، خاصة بعد انعقاد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في ١٩٦٧. حيث حضرت الدول العربية المنتجة للنفط وقامت بتقديم الدعم المادي لكل من مصر وسوريا والأردن. وهو الدعم الذي أدى إلى تغليب جهود التطبيع السياسي بين البلدان العربية على الطابع الأيدلوجي الذي كان يفرق بينها، وأصبحت هناك مراعاة واضحة لحرمة كل نظام عربي. ولم يتغير هذا الواقع إلا في حالة مصر بعد إقدامها على توقيع صلح منفرد مع إسرائيل في ١٩٧٩. وحتى العراق وهو بلد منتج للنفط تلقي دعماً مالياً لا يستهان به أثناء حربه مع إيران، وبشكل رئيسي من السعودية والكويت. ولعله من السخرية أن يطالب العراق الكويت بالتنازل عن ديونها المستحقة على العراق والتي بلغت حسب التقديرات ١٢ بليون دولار.

ومع انتهاء الحرب الباردة تغيّرت البيئة السياسية الدولية بدرجة كبيرة حيث ضعف تأثير الاتحاد السوفياتي السابق عملياً، وسقطت الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا. وتزامن ذلك مع تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبزيادة التبعية الاقتصادية العربية للخارج خاصة في مجالات الزراعة والمواد الغذائية. لكن على الرغم من هذا ازدادت أهمية الوطن العربي حيث تقدر الثروات العربية في الشرق الأوسط بـ ٦٠٪ من الثروة النفطية العالمية، علاوة على الأهمية التجارية لهذه المنطقة، ولذا فإن التساؤل الأساسي هنا هو: كيف فهم صدام حسين هذه المتغيرات عند قراره غزو الكويت، خصوصاً أن الدول الغربية لم تكن لتسمح باختلال موازين القوة في هذه المنطقة؟ فالدور الاقتصادي الذي تلعبه النخبة النفطية في الاقتصاد العالمي هو دور كبير وبالغ الأهمية، فالدخول النفطية مرتفعة في بلدان الخليج، ومن هنا أهميتها كأسواق، وأهميتها في الاستثمارات المالية في الأسواق العالمية. وليس العراق استثناءاً لهذه القاعدة. فإندماج العراق في الاقتصاد العالمي ـ كما يؤكد تشريجي Tschirigi ـ إزداد عمقاً في العقدين الأخيرين رغم راديكالية الخطاب الأيديولوجي للنظام البعثي الحاكم في بغداد[1] إذن لماذا الغزو العراقي للكويت؟ يرى تشريجي أن ارتفاع ديون العراق الخارجية

(١) المرجع السابق ص ص ٢٠-٢١.

وزيادة الضغوط الشعبية من أجل تحسين مستواها المعيشي، وعجز النظام العراق عن تنفيذ خطط إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب مع إيران، هي الأسباب التي دفعت صدام حسين لاتخاذ قراره بغزو الكويت، باعتباره الغزو وسيلة سريعة للتغلب على هذه المشاكل، لا لاعادة توزيع الثروات العربية حسب ادعاءاته. ويرى تشريجي Tschirigi بأن خطاب صدام حسين الأيديولوجي قد انطوى على مفارقات خطيرة أهمها:

١ ــ أنه حاول الدمج بصورة مبتذلة بين الأطروحات العلمانية لحزب البعث وبين المنطلقات الإسلامية.

٢ ــ أنه في مواجهة اتهامه بالاقدام على خطورة كارثية ادعى بأنه قام بالغزو لمواجهة الأسر الأوتوقراطية الحاكمة في الخليج.

٣ ــ أنه في مواجهة اتهامه بتهديد الأمن القومي العربي قدّم صدام حسين نفسه على أنه البطل الذي يسعى لبناء الوحدة العربية القومية[١].

وفي سياق مختلف وإن كان مكملاً لدراسة دان تشريجي، يحاول د. محمد السيد سعيد أن يتناول الأبعاد النظرية المختلفة لمفهوم النظام العربي. فالنظام العربي «هو إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات مما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز»، ويضيف محمد السيد سعيد النقاط التالية: هناك تواصل تاريخي وثقافي وحضاري فريد ومميز في نوعه بين كافة الأقطار الداخلة في هذا النظام، وهو تواصل مستمر رغم ترسخ ظاهرة الدولة القطرية، نظراً لوجود قضية مركزية لاحمة هي قضية فلسطين. ويرجع الباحث أزمة النظام العربي الدائمة إلى كون علاقات النظام العربي بالنظام الدولي علاقات متوترة ومتقلبة على نحو مستمر مما يؤدي إلى تفاقم الصراعات بين أطرافه الداخلية. ويتفق محمد السيد سعيد مع دان تشريجي عندما يشير إلى بروز عقد جديد بعد مؤتمر الخرطوم يقوم على تقسيم العمل بين مجموع الدول العربية ويتجاوز التقسيمات الأيديولوجية التي كانت سائدة في السابق[٢].

---

(١) المرجع السابق، صفحة ٢١.

(٢) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج (الكويت: عالم المعرفة، يونيو، ١٩٩٢) صفحة ١٩.

لكن على الرغم من هذه العوامل بوصفها محددات عامة على الصعيد العربي، يرى الباحث بأن الغزو العراقي للكويت ليس «. . . نتيجة حتمية لأزمة النظام العربي. وإنما كان نتيجة صنع اختيار تاريخي فرضته القيادة العراقية على ذاتها وعلى الوطن العربي ككل. بين تمكينها من انتزاع الكويت وضمها بالقوة والحصول على مركز القيادة غير المنازعة في الخليج والمشرق العربي عموماً، أو دمار النظام العربي كلية»(١).

ويتابع محمد السيد سعيد بقوله «فمع نهاية الحرب العراقية ـ الايرانية كان قد توفر للعراق قوة عسكرية ذات خبرة لا بأس بها في الأعمال القتالية بالمقاييس العربية وعلى مستوى العالم الثالث. . . وفي نفس الوقت خرج العراق وهو مثقل بنتائج الدمار الاقتصادي المادي والمالي الناشئة عن الحرب الممتدة مع إيران. ولم يكن من اليسير التخلص من هذا العبء بمجرد تسريح جزء من الجيش بعد الحرب لأن الجانب الرئيسي من الانفاق العسكري كان مخصصاً لإنشاء مجمعات عسكرية ضخمة وأنظمة تسليح بالغة التقدم والتكلفة. وقد مثل هذا الانفاق عبئاً كبيراً لم يكن من الممكن احتماله بقدرات العراق وحدها، وخاصة في فترة شهدت انخفاضاً ملموساً لأسعار النفط في الأسواق العالمية وانخفاضاً أكبر للعائد الفعلي من صادراته»(٢).

وتفاعل هذا الوضع مع تزايد الديون الخارجية وصعوبة تنفيذ برامج إعادة الإعمار ـ التي وعدت بها القيادة العراقية بعد إنتهاء الحرب مع أيران ـ مما طرح خيارات محدّدة على السلطة العراقية لمواجهة الأزمة وحلها. فما هي هذه الخيارات؟ كان من الضروري أن تواجه القيادة العراقية الوضع الناجم عن الحرب العراقية ـ الإيرانية وعن تضخم المؤسسة العسكرية التي استهلكت جل الثروات العراقية من جهة. وعن اقتصاد آخذ في الانهيار بسبب مستوياته الإنتاجية وبسبب الديون الخارجية التي أصبح العراق عاجزاً عن تسديدها. وكان هذا يعني بصورة رئيسية أن يستمر الوضع على ما هو عليه، وإما أن تقرر القيادة العراقية ترتيب أولوياتها بحيث تعاد هيكلة الإنفاق وتوجيهه نحو تحسين أداءورفع إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد. وكان هذا القرار الأخير سيلزم القيادة العراقية بالتنازل عن عدد من الخصائص والثوابت التي طبعت تجربة الحكم منذ ١٩٦٨. ومنها سياسات القمع

---

(١) المرجع السابق، صفحة ٦٩.

(٢) المرجع السابق، صفحة ٨٤.

المكثف وتصفية الخصوم السياسيين مما أدى إلى اقصاء الجماعات السياسية غير البعثية عن المشاركة في العملية السياسية، وهو ما أدى إلى تضييق المجال السياسي إلى أبعد الحدود. إن التخلي عن هذه الثوابت كان يعني باختصار التحول إلى بيئة سياسية أكثر انفتاحاً، وعلاقة أكثر تكافؤاً بين الدولة والمجتمع المدني[1].. لكن خياراً كهذا كان يعني وبالضرورة تقويض البنية الفردية للسلطة ونزع الحالة المرضية لتقديس الفرد التي أصبحت متجذرة في الواقع السياسي العراقي. ومما زاد من خطورة الوضع هو التغيرات التي حدثت في بنية المجتمع المدني العراقي، وتزايد وتبلور طبيعة المتطلبات الاجتماعية ـ الاقتصادية السياسية بعد ثمانية أعوام عجاف من حرب ضروس مع إيران أهدرت فيها ثروات مالية وبشرية غير عادية، وعلى نحو غير مسبوق في حالة العراق على الأقل[2].

في ضوء ما تقدم، لا يسعنا إلا أن نتفق مع محمد السيد سعيد في تحليله لطبيعة الغزو العراقي للكويت وأهدافه، حيث يقول: «لا شك أن الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ هو أكثر القرارات الخطيرة عمقاً في التاريخ العربي الحديث. ومثلت النتائج الإنسانية والتداعيات السياسية لهذا الغزو تجربة كابوسية كاملة لا تقارن آلامها في الوجدان العربي سوى بالدم وأوجاع خسارة فلسطين عام ١٩٤٨. ولاشك أيضاً أن المسؤولية المباشرة في هذا الغزو تقع كاملة على قيادة النظام العراقي، ومسؤولية هذا النظام عن تلك الجريمة البشعة هي حلقة خاصة من مسؤوليته عن سلسلة كاملة من الجرائم التي قام بها منذ أن استولى على الحكم في العراق في يوليو ١٩٦٨. ويربط هذه الجرائم كلها خط ناظم، بحيث كانت كل جريمة بداية لجريمة تالية. ونستطيع أن نربط بشكل خاص بين إقدام النظام العراقي على اشعال نيران الحرب الممتدة والقاسية ضد إيران في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٨٠ وإقدامه على غزو الكويت بعد زهاء عشر سنوات من هذا التاريخ. كانت إرهاصات الغزو قد تكونت مع النتائج المؤلمة ضد إيران»[3] إن نظرة واحدة كافية لاظهار الآثار المباشرة للغزو العراقي للكويت: «... إلحاق دمار شامل وعميق ببلدين عربيين هي الكويت والعراق وتخريب البنية الأساسية والبيئة الطبيعية وإلحاق الضرر بالموروث الحضاري

---

(١) المرجع السابق، صفحة ١٦٤.

(٢) المرجع السابق، صفحة ١٧٦.

(٣) المرجع السابق، صفحة ١٢.

لكليهما. وبالطبع فإنه لا يمكن بأي حال تعويض ما حدث من إزهاق لأرواح مئات الآلاف وإصابة وإعاقة مئات الاف أخرى. بسبب المغامرة المروعة التي قام بها النظام العراقي»[1].

ورغم ما ذهبنا إليه في الصفحات السابقة عند عرضنا لوجهات نظر دان تشريجي ومحمد السيد سعيد، ينبغي علينا أن نتصدى بقدر من التفصيل لمقدمات وأبعاد الغزو العراقي للكويت، ذلك أن العراق برر هذا الغزو باستخدامه مزاعم ودعاوي تاريخية، وأخرى اقتصادية سياسية، وثالثة تتضمن مطالب جغرافية محددة، أي مطالبة العراق إما بحيازة جزيرتي وربة وبوبيان وإما أن توافق الكويت على تأجيرها لعراق تحت حجة حاجته لمنافذ على البحر.

وإن كانت هذه العوامل قد تفاعلت مع بعضها البعض فإن التركيب النفسي لشخصية صدام حسين، وسوء تقديره لطبيعة الأوضاع الدولية السائدة عند غزو الكويت قد لعبت دوراً لا يستهان به ليس في اتخاذ قرار الغزو فحسب بل وفي رفض كل المحاولات والمبادرات الدولية لحل أزمة العراق المفتعلة مع الكويت أولاً، ولحل الأزمة سلمياً بعد ما تم الغزو.

لماذا غزا العراق الكويت؟ وهل هي حالة قابلة للتكرار؟

تقوم الادعاءات التاريخية العراقية بشأن الكويت على أسس واهية، فالعراق يعتبر الكويت نتاجاً للحقبة الاستعمارية حيث أن بريطانيا بوصفها دولة استعمارية فصلت الكويت عن إقليم البصرة الذي كان يتبعه أيام الحكم العثماني. ومن هنا يعتبر العراق الحدود القائمة بينه وبين الكويت مصطنعة من جهة. ومجحفة بحق العراق من جهة أخرى لأنها لا تتيح له سوى منفذ محدود على البحر. ورغم أن نوري السعيد اعترف بالاتفاقية الموقعة بين بريطانيا والعثمانيين في ١٩١٣. والتي تعهد العثمانيون بموجبها بعدم التدخل في الشؤون الإدارية الداخية للكويت، وبعدم ممارسة أية صلاحيات في هذا الصدد إلا من خلال التعاون مع حاكم الكويت. إلا أن العراق استهدف مطالبته بأن تكون جزيرتي وربة وبوبيان جزءاً من العراق. واتخذت المزاعم والمطالب العراقية منحاً جديداً بعد سقوط النظام الملكي في

---

(٢) المرجع السابق، صفحة ٧٠.

١٩٥٨ . فما أن أعلنت الكويت استقلالها في ١٩٦١ حتى سارع عبدالكريم قاسم إلى الإعلان بأن الكويت جزء من العراق، وبأن العراق لن يعترف بهذا الاستقلال الشكلي، وبأنه سيمارس صلاحياته من أجل إعادة توحيد البلدين. وارسلت السلطات العراقية بياناً لجامعة الدول العربية تؤكد فيه على هذه المزاعم والمطالب. مما اضطر السلطات الكويتية إلى الاتصال ببريطانيا لبحث الترتيبات الأمنية التي تكفل أمن واستقلال الكويت، وتعهدت بريطانيا بحماية الكويت ضد التهديدات العراقية.

وبينما عبّرت السعودية عن تضامنها ودعمها للكويت، ترددت بقية الدول العربية في إتخاذ موقف واضح. أما إيران فإنها قد أعلنت بشكل غير مباشر رفضها للمطالب العراقية. وتطور الموقف إلى وصول قوات بريطانية وسعودية إلى الكويت. وتبع ذلك تقدم الكويت بطلب الانضمام لعضوية الأمم المتحدة. واقترحت السلطات الكويتية أن يتم حل القضية إما بقبول العراق باستقلال الكويت الكامل دون قيد أو شرط. وإما أن ترسل قوات عربية لتحل محل القوات البريطانية في حماية الكويت. وبالفعل وصلت قوات سودانية وأردنية لتساعد القوات السعودية في أداء هذه المهمة حيث أن القوات البريطانية قد بدأت في الانسحاب. واستمر التعنت العراقي تجاه الكويت حتى سقوط عبدالكريم قاسم ١٩٦٢. إذ أقدمت السلطات البعثية الحاكمة عندئذٍ على الاعْتراف بالكويت وتم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[١].

ولكن هذا التبادل رغم أهميته لم يثن العراق عن الاستمرار في المطالبة بأحد أمرين: إما أن تتنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان وإما أن تقوم بتأجيرهما للعراق. ورفضت الكويت هذين المطلبين باستمرار وبشكل واضح لا لبس فيه. وفي محاولة من العراق لتغيير الأمر الواقع، قامت القوات العراقية باحتلال رقعة من الأراضي الكويتية في ١٩٧٢ والبقاء فيها لعقد من الزمن. وفي وجه المطالب الكويتية بضرورة سحب هذه القوات كانت السلطات العراقية تزعم بأن هذا غير ممكن بسبب التهديدات الإيرانية، ولأن الحدود بين البلدين لم تتحدد بصورة نهائية. واشترط العراق مجدداً التنازل عن الجزيرتين أو تأجيرهما

---

(١) Bishara Bahbah, "the Crisis int he Gulf: Why Iraq Invaded Kuwait" in Phyllis Bennis and Michel Moushabek, eds., **Beyond the Storm: A Gulf crisis Reader** (Olive Branch Press: N.y., 1991) p. 54.

للعراق الذي يحتاج إلى منفذ استراتيجي على البحر مقابل انسحاب قواته. وفي هذه المدة حظيت الكويت بتأييد كل من السعودية ومصر وسوريا والأردن، وبتأييد مباشر هذه المرة من إيران، وأملاً منها في حل هذه المسألة عبرت الكويت عن استعدادها لمساعدة العراق في بناء خط أنابيب لنقل النفط العراقي[1]. غير أن العراق ظل متمسكاً بموقفه ومطالبه كما في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

والواقع هو أن المطالب العراقية التاريخية ليست ذات بال أو أهمية من الناحية العملية. فالمسألة تتعلق بدرجة أو بأخرى بإدراك عراقي متزايد لحاجة العراق إلى منفذ استراتيجي على البحر، وبمطامع عراقية في الثروات النفطية للكويت، ويصبح هذا جلياً وواضحاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تطور المواقف السياسية للعراق بعد انتهاء الحرب الإيرانية، إذ تمحورت هذه المواقف حول مطلب عراقي رئيسي هو: ضرورة أن تتنازل السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت عن ديونها المستحقة على العراق، وأن تقوم هذه الدول بتلبية حاجة العراق إلى مبلغ ٣٠ بليون دولار، أي أن تقوم هذه الدول بتمويل خطط العراق لاعادة الإعمار والبناء اعترافاً منها بدور العراق في صد التهديدات التوسعية لايران، وتقديراً منها لما قدمه العراق من تضحيات بشرية ومادية في هذا المضمار.

وليس من الصعب أن ندرك أن تطور الموقف العراقي من الكويت بعد انتهاء الحرب الإيرانية، وإزدياد مطالبه الاقتصادية حدة وعدوانية، إنما يعكس في حقيقة الأمر طبيعة السلطة العراقية وأزماتها من جهة، والهوة العميقة التي تفصل ما بين خطاب أيدولوجي قومي وممارسات لا قومية من جهة أخرى. لقد قامت السلطة في العراق على استخدام القمع المكثف ضد الخصوم السياسيين، وعلى استخدام القوة كأداة رئيسية لتحقيق الأهداف السياسية والأيديولوجية للسلطة. وليس أدل على ذلك من التصفيات المستمرة لشخصيات قيادية مدنية وعسكرية من أجل ضمان بقاء صدام حسين في السلطة. ولقد نجم عن هذا الميل للقهر ولاستخدامه كأداة رئيسية في مواجهة الواقع السياسي المتغير، نجم عنه تولّد نزعة عدوانية مغامرة تجاه دول المنطقة. وفي نهاية الأمر يمكن القول بأن نزوع النظام العراقي تجاه

---

(١) Abdulaziz Ibrahim Al-Fayez, **The National Security of Kuwait: External and Internal Dimensions,** Unpublished ph.D. dissertation, (University of Massachusetts, 1984) p. 215.

المغامرات الكارثية عمق من أزمات العراق الاقتصادية وحولها إلى مسار مستفحل متفاقم لا يمكن مواجهته على نحو بنّاء وإيجابي الا بتغيير المعادلات والفرضيات التي تقوم عليها بنية السلطة.

لقد كان العراق يدخل فترة انتعاش اقتصادي غير مسبوق في تاريخه الحديث والمعاصر عندما تسلّم صدام حسين مقاليد السلطة في ١٩٧٩. فقد قُدّر دخل العراق في تلك السنة بـ ١٩ بليون دولار، وارتفع إلى ٢٦ بليون دولار في ١٩٨٠. وكانت المعدلات تشير إلى ارتفاعه إلى ٣٣ بليون دولار عندما شن صدام حسين حربه ضد إيران، ولقد كان بإمكان صدام حسين استثمار هذه الثروات على نحو يحوّل العراق من بلد متخلف إلى واحد من أكثر بلدان العالم الثالث نمواً وازدهاراً بدلاً من الزج بالعراق في أتون حرب مدمرة لبلده وشعبه ضد إيران. هذه الحرب التي استمرت ثمانية أعوام وكلّفت العراق ما يزيد عن ١٦٠ بليون دولار. وأدخلته دائرة المديونية الخارجية بكل ما ينجم عنها من آثار وأعباء. وبعد انتهاء الحرب مع إيران حاول صدام التقاط الأنفاس والتظاهر بالاعتدال وبالرغبة في التعاون مع جيرانه ومع الدول الكبرى، وأصبح العراق الشريك الثالث لبريطانيا من حيث حجم المعاملات والتبادلات التجارية[١].

ولعب الإدارك الإقليمي والدولي الخاطىء دوراً لا يستهان به في تعميق الوهم حول إمكانية أن يصبح صدام حسين عامل أمن واستقرار في منطقة الخليج، وعامل ردع ضد إيران التي كان ينظر إليها بوصفها مصدراً رئيسياً لتهديد أمن الخليج. وانعكس ذلك كله بدوره على تطور العلاقات الامريكية ـ العراقية حيث بدأت الولايات المتحدة في منح العراق قروضاً زراعية منذ عام ١٩٨٢. وفي عام ١٩٨٩ أصبح العراق واحداً من أهم المستهلكية للمنتجات الزراعية الأمريكية. وتجاوزت قيمة القروض الزراعية الأمريكية مبلغ بليون دولار في ١٩٩٠، في حين وصل حجم التجارة بين البلدين إلى ٣,٥ بليون دولار[٢].

---

(١) Lawrence Freedman and Efraim Karsh, **The Gulf Conflict 1990-1991: Diplomacy and War in the New World Order**, (Princeton University Press: N.J., 1993) p. 19

(٢) للمزيد من التفاصيل حول تطورات الأوضاع قبل الغزو العراقي للكويت، را/ع، بيير سالنجر واريك لوران، حرب الخليج: الملفات السرية (القاهرة: دار سفنكس للطباعة والنشر، ١٩٩١) ترجمة د. عزمي مخلوف، ص ص ٥٥ ـ ٨٧.

وترافق مع ذلك توجه أمريكي لمجاملة صدام حسين وتقديم الحوافز لـه من أجل دفعه نحو المزيد من الاعتدال والمسؤولية في سياساته الخليجية.

لكن صعوبة الأوضاع الاقتصادية في العراق كانت تولّد لدى صدام حسين شعوراً بعدم الاطمئنان وعدم الاستقرار، وشعوراً متنامياً باليأس والعجز عن إصلاح أوضاع العراق. لقد بدا جلياً استحالة التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي ما دامت الآلة العسكرية العراقية في حالة تأهب وتوسع، حيث كانت الآلة العسكرية تستهلك موارد حيوية كان الاقتصاد العراقي في أشد الحاجة إليها، خاصة وأن الاقتصاد العراقي لم يستطع استيعاب تلك الدفعات ممن تم تسريحهم من الخدمة العسكرية وتوفير فرص العمل لهم. وفي ضوء عجز صدام حسين عن البدء في تنفيذ برامج إعادة الإعمار ازداد شعوره بأن نظامه على وشك الانهيار، ومما عمّق من هذا الشعور التطورات الحادثة في أوروبا الشرقية، وخاصة مقتل نيكولاي شاوشيسكو، كما بدأت الأوساط الدولية الدائنة للعراق في التعبير عن قلقها من عجز العراق عن دفع الديون المستحقة عليه، والتي بلغت حسب بعض التقديرات ٨٠ بليون دولار. في حين أن التقديرات ذهبت إلى أن العراق سيكون بحاجة لمبلغ ٢٢٠ بليون دولار ليتمكن من تنفيذ خطط إعادة الأعمار، وبأنه سيكون بحاجة إلى عقدين من الزمان لتنفيذها.

وفي مقابل دخل العراق الذي بلغ ٣٣ بليون دولار في ١٩٨٠، كان دخله في ١٩٩٠، ١٣ بليون دولار فقط، وكان الإنفاق العسكري وحده يبلغ ٥ بليون دولار في حين أن الاستهلاك المدني من المواد الغذائية المستوردة بلغ ٢ بليون دولار سنوياً. إضافة إلى الاحتياجات المدنية الأخرى التي قدرت بـ ٩ بليون دولار. لقد وصل الوضع الاقتصادي درجة عالية من السوء، ففي ١٩٩٠ كان ما بحوزة العراق من سيولة يكفي لتمويل وارداته لمدة ثلاثة أشهر فقط[١] وفي مواجهة هذه الأوضاع المتردية اتجه العراق إلى اخراج العمالة الأجنبية، وإلى تجميد تحويلات العمالة العربية. لكن هذه الخطوات لم تكن كافية لدرء المخاطر خاصة وأن أسعار النفط في الأسواق العالمية كانت تتدهور. ومن هنا ظهرت الاتهامات العراقية لكل من الإمارات العربية والكويت بأنهما تتجاوزان الحصص المقررة من

(١) F. Gregory Gause **Oil Monarchies: Domestic And Security Challenges in the Arab Gulf States,** (Council on Foreign Relations Press, New York, 1994) p. 119.

قبل منظمة الأوبك، وبأن هذه الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى إنخفاض أسعار النفط ومن ثم إلى انخفاض مداخيل العراق. وهو ما وصفه العراق بالحرب الاقتصادية.

وشن العراق حملة إعلامية سياسية شعواء ضد الكويت ركز فيها على النقاط التالية:

أولاً: إتهم العراق الكويت بأنها قد ضخت ما قيمته ١٠ بليون دولار من النفط من حقل الرميلة في الثمانينات دون اتفاق مسبق مع العراق. وطالب بأن تقوم الكويت بتعويضه ما قيمته ٢,٤ بليون دولار عن النفط المستخرج من حقل الرميلة.

ثانياً: طالب العراق كل من السعودية والإمارات العربية والكويت بأن تقدّر ما قدمته العراق من تضحيات مادية وبشرية في حربه مع إيران، وطالب هذه الدول بإعفاء العراق من ديونه. ولقد قدّرت ديون العراق للكويت بـ ١٢ بليون دولار. ولما رفضت الكويت الحجج والمزاعم العراقية، إزداد العراق تشدداً في مطالبه. وبينما كانت الدول العربية المختلفة تتدخل من أجل التوسط لحل هذه القضية سلمياً كان العراق يصعّد من مواقفه ويعد العدة لغزو الكويت واحتلالها.

فهل كان الغزو العراقي للكويت مفاجأة في حد ذاتها، أم أن المفاجأة كانت تتعلق بحجم هذا الغزو وما صاحبه من آثار كارثية؟ يبدو أن الفعل العراقي كان متوقعاً بدرجة أو بأخرى، لكن معظم التوقعات كانت تشير إلى أن العراق قد يقدم على احتلال حقل الرميلة أو جزيرتي وربة وبوبيان واستخدام الوضع على الأرض كورقة للابتزاز السياسي والمالي وتحسين وضعه التفاوضي إزاء الكويت، وليس من المستغرب أن يسود هذا التفاؤل المفرط في سذاجته. فقد كانت النظرة التقليدية لأمن الخليج تقوم على فرضية خطر التوسع السوفيتي والخطر الذي قد ينجم عن التهديدات الإيرانية خاصة أن إيران دأبت على تهديد الدول التي ساعدت صدام في حربه ضدها بالانتقام. كما أن إيران لم تتنازل بشكل صريح وواضح عن أملها في تصدير الثورة الإسلامية إلى البلدان المجاورة. ومما زاد من انتشار هذا الوهم القاتل حول أهداف ونوايا العراق التوسعية هو سيادة الشعور لدى دول الغرب بإمكانية التعامل مع صدام حسين، وإمكانية توجيهه وإقناعه للعب دور معتدل في منطقة الخليج. وما تم تجاهله حسب هذا الفهم السائد هو أن حدة الأزمة الداخلية في العراق تولّد لدى نظام صدام حسين نزوعاً نحو المغامرة الخارجية. ويزداد هذا وضوحاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مايلي:

١ ــ اعتقد العراق بأن الإدارة الأمريكية ليست في وضع يمكّنها من التدخل العسكري المباشر ضد العراق في حالة إقدامه على احتلال الكويت.

٢ ــ أساء صدام حسين تقدير وفهم طبيعة المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بدءاً بانكفاء الاتحاد السوفيتي على ذاته وتراجع دوره في الساحة الدولية.

٣ ــ لم يفهم صدام حسين أهمية منطقة الخليج في الاقتصاد العالمي فحسب، بل وفي الترتيبات الاستراتيجية الدولية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وكيف أن الولايات المتحدة ودول أوروبا لن تسمح لأي طرف من الأطراف بالاخلال بالمعادلة السياسية القائمة في الخليج. ذلك أن مجرد التساهل مع أي خرق لهذه المعادلة السياسية ستكون له تداعيات وعواقب وخيمة على مجمل العلاقات الدولية.

٤ ــ اعتقد صدام حسين بأن السعودية سوف تقبل بالأمر الواقع الذي سينجم عن الغزو العراقي للكويت، وبأنها سوف لن تقوم بدعوة واستضافة قوات أجنبية على أراضيها لحمايتها وحماية أمن دول الخليج الأخرى وتحرير الكويت.

٥ ــ اعتقد صدام حسين بأن دخول اسرائيل كطرف اقليمي في أي حرب ضد العراق سيدفع الدول العربية الأخرى إلى الامتناع عن تأييد أي عمل عسكري ضد العراق أو المشاركة فيه.

تساؤلات حول مفهوم الأمن القومي الكويتي

ومهما كان الأمر، فإن الغزو العراقي وآثاره الكارثية المدّمرة على الكويت يدفعنا إلى التساؤل عن مفهوم الأمن القومي للكويت في فترة ما بعد التحرير، وإذا كان من الصعب أن يطرح المرء صورة متكاملة لمفهوم الأمن القومي للكويت، إلا أنه بالإمكان الإشارة إلى جملة من العناصر والأفكار التي يجب أن تحكم توجهنا وتفكيرنا في هذه المسألة الحيوية. **أولاً**: نعتقد بأن مستقبل الأمن القومي للكويت يرتبط إرتباطاً وثيقاً باحتمالات التطور في الأوضاع الراهنة بالعراق، وبالمسارات التي يمكن أن يأخذها هذا التطور. وفي هذا الصدد يدور الحديث في عدد من الأوساط السياسية والأكاديمية حول البدائل التالية:

١ ــ أن يدرك النظام الحاكم في العراق مدى عزلته الداخلية والخارجية، وفشل سياساته السابقة في حل أزماته فيتجه نحو توسيع المجال السياسي وبناء الأطر والمؤسسات التي يمكن من خلالها توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار مما يؤثر على شكل ومحتوى الحكم السياسي في العراق، غير أن هذا الاحتمال يظل ضعيفاً إلى أبعد الحدود. وغير قابل للتحقيق خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار البنيةالسلطوية القمعية للنظام العراقي، وكذلك التكوين النفسي لشخصية صدام حسين.

٢ ــ في ظل التطورات السياسية التي أعقبت الغزو العراقي للكويت وتحرير الكويت، أصبح هناك إدراك متزايد لدى العديد من الأطراف للمخاطر التي تهدد العراق بالانقسام والتجزئة. فانفصال الأكراد في دولة مستقلة قد تكون له تداعيات مباشرة ومؤثرة على الدول الأخرى التي توجد بها أقليات كردية. كما أن تزايد النفوذ السياسي للشيعة في العراق وارتباط مخططاتهم بمخططات وأهداف القيادة الإيرانية له مخاطر مباشرة على دول الخليج التي بها تجمعات سكانية من الشيعة. ونجم عن هذا الإدراك اقتناع عدد من الأطراف الإقليمية والدولية بأن بقاء صدام حسين في السلطة هو شر لابد منه، ولابد من التعايش معه لأن ديكتاتورية صدام حسين رغم وحشيتها هي «الوحيدة» «القادرة» على ضمان واستمرار وحدة العراق.

ويرتبط هذا الإدراك بخيار الولايات المتحدة الاستراتيجي نحو قضية الترسانة العسكرية وتدمير أسلحة الدمار الشامل التي بحوزة العراق. فالولايات المتحدة تريد عراقاً موحداً وضعيفاً، حيث أن ضعف العراق الحالي يؤمن انصياعه للقرارات والعقوبات الدولية من جهة، ويؤمّن استقرار أمن الخليج من ناحية أخرى.

٣ ــ هناك أمر آخر وهو تفاقم الأزمة الاقتصادية وازديادها حدة مما يؤثر سلباً ـ أكثر من الآن ـ على المستوى المعيشي لغالبية أفراد الشعب العراقي، وأن يؤثر هذا على الجيش العراقي مما يدفع بقياداته للانقلاب العسكري على سلطة صدام حسين. لكن الخوف من أن تكون درجة الانتقام الشعبي عالية ـ على غرار ما حدث في انتفاضة الشيعة ـ يخيف قيادات الجيش من طرق هذا السبيل، ومن ثم فهي ستستمر في الولاء لنظام صدام حسين. ويرى البعض بأن اندلاع تمرد شعبي واسع قد يضع القيادة العسكرية أمام الأمر الواقع بحيث تدرك على نحو غير قابل للتردد أن استمرار نظام صدام حسين

لا يهدد مستقبل العراق بمجلة فحسب بل يهدّد الامتيازات المعيشية التي تتمتع بها قيادات المؤسسة العسكرية، كما يرى البعض بأن حدة الأزمة قد يدفع إلى إنشقاق داخل القوى الحاكمة ذاتها مما يؤدي إلى إنقلاب «قصر» يزيح صدام حسين لكن يبقى الأمور على ما هي عليه.

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن الأمن القومي للكويت في المدى المنظور والمتوسط يعتمد على الاعتراف بالحقيقة التالية: أن الكويت بوصفها دولة صغيرة لا تستطيع أن تعتمد حصراً على إمكانياتها الذاتية سواء كانت مالية، بشرية أو عسكرية في تأمين أمنها القومي، وليس هذا الأمر قاصراً على دولة الكويت وحدها، أو تقليلاً من شأنها. وإنما هو أمر يرتبط بكافة الدول صغيرة الحجم ولذا يصبح واجباً على دولة الكويت تعبئة مواردها المالية والدبلوماسية لصياغة منظور أمن خليجي - عربي - دولي - يعبّر عن الهم المشترك لدول الخليج وعلى رأسها الكويت، ويقود إلى بناء نظام أمني - سياسي - عسكري خليجي يضمن للمنطقة الأمن والاستقرار في مواجهة أي تهديد عراقي مستقبلي.

ويجب أن يرتبط توجه الكويت لخلق هذه البيئة الآمنة المستقرة في الخليج والقائمة على التفاهم والتعاون المشترك بتصور مشترك على الساحة العربية بحيث تقود الترتيبات العربية بتوطيد وتعميق البعد الخليجي - دون أن تنتقص من استقلالية الكويت وقدرتها على المناورة والتحرك على جبهات مختلفة لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية الخاصة.

وأخيراً لابد أن يرتبط هذا التوجه الكويتي على المستويين السابقين بتوجهات الدول الكبرى عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، حيث تبدي هذه القوة أشد الحرص على ضمان وحماية أمن واستقرار الكويت والخليج. ولابد في هذا الصدد أن تراعي الكويت ضرورة تطابق أو تناغم مصالحها الخارجية مع مصالح دول الخليج الأخرى. وأن تقلل بأكبر درجة ممكنة من التعارض أو التناقض بين فهمها هي لمصالحها الحيوية وفهم الدول الأخرى لهذه المصالح من جهة وللمصالح المشتركة من جهة أخرى. وإذا ما استطاعت الكويت تعبئة مواردها المالية والبشرية بهدف تأمين وخدمة مصالحها وأمنها القومي على نحو فاعل وبطريقة منهجية، فإنه بإمكان الكويت أن تصبح المعبّر الأساسي عن التوجهات السياسية والاستراتيجية لمنطقة الخليج، وتصبح هي حلقة وصل فاعلة بين هذا المستوى الاقليمي الفرعي والمستوى الدولي العام.

بيئة جديدة للأمن القومي الكويتي

الحفاظ على أمن الكويت واستقراره ومستقبله هي مهمة في غاية التعقيد تتشابك فيها دوائر محلية وإقليمية ودولية. وهي بمثابة تحدٍ مستمر ليس لهذا الجيل فقط. بل للأجيال القادمة على حد سواء. وهو تحدٍ مركب بمعنى تداخله في كافة الأوجه الاستراتيجية الداخلية والخارجية.

ولا يمكن الولوج في نقاش هذا التحدي الاستراتيجي الا عبر المصارحة والمكاشفة وقراءة الواقع بمرارته. وعبر التفاعل بين الخاص والعام، إن رسم سياسة أو استراتيجية أمنية بمحاورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي مهمة المجتمع بأسره. لأن في غياب مؤسسات فاعلة للقيام بهذا الأمر تأخذ الاجتهادات الفردية مداها. ومكمن خطورة الاجتهادات الفردية إمكانية تغليبها العاطفة على العقل، والمصلحة الخاصة على المصلحة العامة. ولذلك فإننا نقبل اجتهادات الأفراد بقدر من التحفظ ـ ونطالب بتعميق الدور المؤسساتي في قراءة الأفق الاستراتيجي.

والحديث عن بيئة للأمن القومي الكويتي يكمن أولاً في فهم عجز البيئة السائدة، وفي شروط تحديد بيئة إيجابية ثانياً. وهذا لا يتأتى إلا بنقد أولي للقصور المؤسساتي ثم في التعرف على كل المتغيرات التي تجعلنا نجد في البحث عن بيئة إيجابية جديدة. وهذا بدوره يتم عبر نقاش التحديات التي نواجهها في هيكل هذه البيئة الجديدة للأمن القومي.

التحدي الأول: في كيفية خلق المجتمع المدني

وهو تحدٍ مؤسساتي كبير على اعتبار أن المؤسسات السائدة في المجتمع الكويتي هي مؤسسات تستمد شرعيتها من أساسين مهمين يتعلق الأول بالأساس الديني، ويتعلق الثاني بالأساس القبلي والعشائري. ولكل منها آثار واضحة على (الهوية). وقد لعبت هذه الروابط دورها السياسي والاقتصادي والتحدي المؤسساتي هنا يكمن في كيفية تطوير هذه المؤسسات في إطار دقيق من التوازن بهدف (تحديث) البنى المؤسساتية أو بعبارة أخرى كيف يمكن بث فكرة (المواطنة) في مقابل فكرة الانتماء الفئوي. والقبلي، والمذهبي ليس عبر (الالغاء) بل عبر تطوير صيغة المواطنة. وكيف يمكن بناء الدولة الحديثة التي تملك رسالة محددة تنقلها عبر

النظام التعليمي، والبناء الاعلامي. ونحن هنا لا نروّج لهوية معينة أو ايديولوجية بذاتها لأن هذا اختيار المجتمع بأسره. لكننا نصر على وجود المؤسسات التي تؤكد هذه الهوية والنهج الذي يمكن اتباعه.

التحدي الثاني: تحدي الاستقرار السياسي الداخلي:

وهذا تحدٍ بالغ التعقيد أيضاً يتداخل فيه الأمن بالاقتصاد بالسياسة، فتحدي الأمن الداخلي يصطدم بمقومات أساسية منها محدودية القدرة الذاتية حتى مع وجود قدرة كبيرة للحشد الاستراتيجي، ومنها اصطدام الفعالية العسكرية بالقدرة المحدودة على الحشد الاستراتيجي، ويمكن نقاش هذه النقطة بتوسع عند الحديث عن السياسات الدفاعية في مرحلة لاحقة.

لكن العامل الاقتصادي يطل برأسه كأحد التحديدات التي تواجه الاستقرار الاقتصادي، فالأمن الاقتصادي بأجمعه ـ وخصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة ـ أحد أهم محاور السياسة الخارجية لأي دولة تريد أن تتعامل بفعالية مع العالم المعاصر. والكويت تعاني من بعض المسائل المحورية التي لا يمكن تأجيل التعامل معها. والتي تحتاج إلى قدر كبير من الجرأة لمواجهتها. ومن أهم هذه المشاكل الضغط المالي المتمثل في تقلّص الموارد المالية بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة، والسلبيات المصاحبة لادارة الموجودات والاستثمارات في الخارج. وقد ضاعف من هذه المشكلة الانفاق الحكومي المبالغ به، وعدم القدرة على مواجهة الشارع بحملة ترشيد للاستهلاك، وربما خطاب سمو الأمير في العشرة الأواخر من رمضان الماضي قد وضع بشجاعة الإصبع على الجرح المؤلم والمفتوح وهو الانفاق التفاخري والبذخ ليس على مستوى الدولة فقط، بل على مستوى المجتمع ككل.

والتحدي الآخر وهو في جانب منه تحدٍ طويل الأمد يكمن في كيفية تأمين وضمان التوظيف للأجيال القادمة، فإذا عرفنا أن نسبة السكان تحت العشرين هي حوالي ٤٠ بالمائة ـ مقابل ٢٨ بالمائة في الولايات المتحدة ـ فإننا نجد مقدمة لأزمة كبيرة إذا لم تبدأ الدولة ـ استراتيجياً ـ في تفعيل قطاعاتها الاقتصادية ونقلها من الطابع الخدماتي إلى الطابع الإنتاجي.

وينبثق من هـذا كله تحدٍ آخـر يتمثل في مسـألة العـمالة الأجنبيـة بشقيها الاقتصـادي والسياسي. فالعمالة الكبيرة غير المنتجة إضافة إلى كونها عبئاً اقتصادياً على قطاع الخدمـات ، فهي أيضاً عبء سياسي قد تتحول إلى سلاح خطير كما حدث إبان أزمة الخليج. وهي تحمل في طياتها اخطاراً أخرى محدقة، فالعديد من الباحثين لا يرون أن هنـاك خوفـاً من التدخـل العسكري وحده، بل هنا خوف من التدخل السياسي الخارجي عبر منظمات خارجيـة تمارس تأثيراً عقائدياً أو سياسياً على الداخل[1].

التحدي الثالث: توسيع خيار الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

والحديث هنا يجب أن يتجـاوز العموميـة إلى التحديـد. فلا يمكن اليـوم الحديث عن ثقافة سياسية في الكويت يمكن الاستناد إليها في تطوير المشاركة السياسية وعملية الـدمقرطـة فيها، حيث لازالت العملية تخضع إلى حد كبـير إلى ضوابط (السلوك السيـاسي) إذا صحت التسمية. وضوابط السلوك الأساسي لا تتعلق بأكملها بالوضع التعاقدي الكويتي بين الناس والقيادة (مثال مؤتمر جدة)، ولكن بنفس القدر من الخوف من خطر (العزلة) عن المسار العام الخليجي. وربما بعبارة أخرى كيف يمكن (حقن) العام الخليجي بإيجابيات التجربة السياسية الكويتية.

ومن الواضح أن هناك طلباً واضحـاً على (التعبـير السياسي) مقـابل عـزوف كبير عن أدوات التعبـير السياسي وبـالتالي فـإن هناك صعـوبات جمـة في نقل التجـربة السيـاسيـة من مؤسساتها العشائرية إلى مؤسساتهـا المدنيـة على الـرغم من أن الكويت قـد قطعت شـوطاً لا بأس به على هذا الطريق. ففي الوقت الذي تفتقر فيه المنطقـة بصورة عـامه لتجـربة تـاريخية طويلة الأمد نسبياً قائمة على فكرة التمثيل، بمعنى عدم وجود بيئة ثقافية أو تاريخية لتبني فكرة المشـاركة السيـاسية الـواسعة أو مـا تسمى في الغرب (القـاعدة التقليـدية)، فـإن الكـويت أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الحصول عـلى القاعـدة التقليديـة التي نجد لهـا الآن أسساً واضحة في (غرفة التجارة، والصحافة، وجمعيات النفع العام، وكتاب الأعمدة، ومجموعات الضغط الأيديولوجية، والمجموعات السياسية حتى بدون أسماء).

---

(١) المرجع السابق، صفحة ١٢٥.

لكن هناك سؤالين مركزيين يحددان إلى حد كبير مستقبل الديمقراطية في الكويت. كما أن هناك مسألتين هامتين في مستقبل تطور المشاركة السياسية.

السؤال المركزي الأول هو كيف يمكن نقل ثقل الدولة وقوتها إلى شبكة من الروابط الفعّالة القائمة على الولاء والحقوق والواجبات بين مؤسسات الدولة والمواطنين، أي انتفاء صفة (الرعايا) لصالح صفة (المواطنة). وهذا يقود إلى السؤال المركزي الثاني والذي بدون الإجابة عليه لا يمكن الحديث عن علاقة بين دولة ومواطنين. وهي فكرة الربط بين التمثيل والضرائب. فالمساهمة الضريبية للمواطنين هي مفتاح التوسع للمشاركة السياسية. فالبناء الحكومي الهائل التوظيفي والذي كان أحد الآثار المهمة المباشرة للنفط. لا بد أن يتحول إلى صيغة جديدة من المشاركة في (الأعباء) إذا كان هناك نية حقيقية في توسيع المشاركة في (المسئولية). وفي تقديري أن هذه النقطة بالتحديد لا تحظى (بشعبية) سياسية وبالتالي يتجنبها الدعاة السياسيون رغم أنها تمس تماماً فكرة (الدولة الحديثة). فالدولة الحديثة تستند أساساً على نطاقٍ حزبي صارمٍ لمشاركة الأعباء. وبدون الحديث عن هذه الأعباء يكون الحديث عن المشاركة السياسية الواسعة أضغاث أحلام. وقد كان ذلك ممكناً في سنوات (الازدهار) وأصبح الآن غير ممكن في سنوات (التقشف). ولعل علماء الاجتماع والسياسة قادرون على القيام بذلك أكثر من الساسة أنفسهم.

وإذا ما أجبنا على السؤالين المطروحين تظل هناك مسألتان هامتان في تطور المجتمع الكويتي تتعلقان أساساً بفكرة (توحيد المواطنة) وهي فكرة لا تقبل بأن تكون هناك حقوق لمواطن ذكر تفوق تلك التي تتمتع بها المواطنة الأنثى. وهي فكرة لا تقبل أيضاً أن تكون هناك درجات للمواطنة.

إن التحديات التي تواجه المجتمع الكويتي والتي بيناها سالفاً لا يمكن مواجهتها إلا بتبني خيارات صحيحة في مجال سياسات الدفاع والخارجية وقد لا يكون هنا المجال متاحاً في النقاش المستفيض لهذه الخيارات ولا يمكن تجاهلها. وبالفعل هناك تغيرات راديكالية في السياسة الخارجية الكويتية سواءً على مستوى الدفاع أو العلاقات الدولية لكن هذا التغير الراديكالي لم يترجم حتى الآن في استراتيجية واضحة المعالم.

فهناك تحدي بناء سياسة دفاعية متماسكة في ظل محدودية القدرة على الحشد العسكري، ووجود كثافة سكانية قليلة أمام كثافة سكانية كبيرة لبعض دول الجوار. وهناك

أيضاً افتقار واضح إلى (وصلة) أمنية بين الدولة والسكان، وبين الدولة الكويتية وجيرانها. وقد يمكن للاتفاقيات الدفاعية أن توفر مؤقتاً قدراً من الاستقرار، ولكن المطلوب توفيره استقرار استراتيجي يعتمد ليس فقط على سياسات دفاع معقولة، بل وعلى سياسات خارجية تتسم بالإبداع والحراك.

فالأخطار الاقليمية عديدة نذكر منها على سبيل المثال أهمها:

- النوايا الإيرانية التي لا زالت غامضة بعض الشيء خصوصاً في ظل التوسع الهائل في مشتريات الأسلحة، وعدم تخلي الخطاب السياسي الإيراني بالكامل عن فكرة (تصدير الثورة).
- ثم هناك الخطر العراقي الذي وإن تقلص إلى حد ما عسكرياً. لكن لا يزال تعبوياً واستراتيجياً إلى جانب خطر انقسام وتفسخ العراق وما قد ينجم عنه من فوضى وإنهيار وتأثيره الجيوبلتكي المباشر ليس على الكويت، بل وعلى الخليج بأسره. هذه السيناريوهات لا زالت تؤرق أمن المنطقة وتبرز كنقطة اشتعال خطرة.
- ثم هناك عملية السلام في الشرق الأوسط، ومستقبل النظام العربي، ودور ومسؤولية الكويت فيه ، وما هي الخيارات المطروحة أمام الكويت إذا كان هناك خيار غير خيار البقاء ضمن الدائرة العربية.

فكيف يمكن للكويت أن تخلق توازناتها الإقليمية بدقة؟

أمام الكويت ثلاثة محاور أساسية يجب أن تتعامل معها لخلق مثل هذه التوازنات وهي:

- محور مجموعة اتفاق دمشق وإيران. وهو توازن ينطلق من علاقة تحالفية قوية رغم أنها لم تصل إلى حد التحالف العسكري الوثيق.
- محور التوازن في العلاقات مع إيران والقائم على عدم العداء لها مع القبول بشرعية الخوف من طموحاتها الجيوبولتكية.
- محور كيفية التعامل مع العراق رغم كل الآلام على اعتبار أنه بلد لا يمكن تجاهله في المعادلة الإقليمية.

السياسة الخارجية الكويتية وأمريكا

رغم أن ٧٢ بالمائة من الكويتيين يؤيدون اتفاقات عسكرية مع الدول الغربية، وأن ٤٣ بالمائة يؤيدون التواجد العسكري الأمريكي الدائم[١] إلا أن هناك نقطة ضعف في سياسة (الاحتضان القريب) مردها أن السياسة الامريكية تجاه المنطقة تتحدد بشكل كبير بسياستها النفطية من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك (شكاً اقليمياً) في الولايات المتحدة في المحيط العربي والإسلامي قد لا يؤثر في الشارع الكويتي اليوم، ولكن ليس هناك ما يضمن عدم تأثيره في المستقبل.

وإذا أخذنا العامل الأول في الاعتبار وهو العامل النفطي نجد أن الإجابة عن سؤال هل الخليج مهم للولايات المتحدة؟ قد تكون نعم قاطعة، لكن ضمان التدخل الأمريكي في مطلق الأحوال قد لا يمكن الإجابة عليه بنفس الحماس والتصميم. لأن تزايد أصوات الانعزاليين في أمريكا المطالبة بعدم التدخل في الخارج، ومع شيوع نظرة جديدة والتي تعتقد بأنه ليس هناك حاجة أساسية لتدخل سياسي أمريكي في الخليج لضمانات إمداد النفط على أساس أن التعامل في النفط لم تعد تقرره عوامل (السياسة) بل عوامل (العرض والطلب) وبالتالي فإن النفط سيظل يندفع لشرايين العالم الصناعي، بغض النظر عن اليد المتحكمة فيه

كما تحاول هذه النظرة التدليل على تناقص أهمية النفط الخليجي مع توالي الاكتشافات النفطية في روسيا وجمهوريا آسيا الوسطى. كل هذه العوامل تجعلنا غير متحمسين في الإجابة بنعم عن سؤال: هل الخليج مهم للولايات المتحدة إطلاقاً؟

لكن هذه النظرة الجديدة ـ رغم وجود من يؤيدها ـ تتجاهل أهمية استقرار السوق النفطية على الأقل في الفترة القصيرة المدى، وخصوصاً قبل أن يتضح كيف سيتعامل السيناريو المستقبلي العربي ـ الاسرائيلي مع النفط. شراكةً أم صراعاً وتأثير ذلك على دعاوي السوق شرق أوسطية بالإضافة إلى أن هناك استفادة أمريكية مباشرة من استثمارات الدول والأفراد والاتجاه للسوق الأمريكية، والشراكة الفعالة، وقد يكون هناك من يقول بأن انهيار السوق الخليجية لن يؤدي إلى أضرار كبيرة للولايات المتحدة وهذا صحيح، ولكن غيابها سيؤثر بصورة تجعل الولايات المتحدة تحاول بقدر المستطاع الحفاظ على هذه الشراكة. إضافة

---

(١) استقصاء للرأي العام أجرته وكالة الأنباء الكويتية عام ١٩٩٢.

إلى ذلك أن مبيعات السلاح، والموقع الاستراتيجي في أي مواجهة مستقبلية مع آسيا الوسطى، وأهمية التخزين المسبق للسلاح كل هذا يجعل من الخليج منطقة مهمة للولايات المتحدة حتى مع وجود خلافات حول السياسات المالية والنفطية.

لكن الخطر يكمن في النظر إلى هذه الأمور بطريقة جامدة، والرهان على الثوابت الاستراتيجية الأمريكية في الخليج دون النظر إلى المتغيرات وكيف يمكن أن تؤثر هذه المتغيرات في التوجهات الأمريكية.

وبصورة أساسية يجب أن تكون عيون الكويت مفتوحة على الجدل الدائر الآن في الدوائر السياسية والأكاديمية حول مستقبل العلاقات الأمريكية مع كل من العراق وإيران والذي يشار إليه أحياناً باستراتيجية (الاحتواء المزدوج) Dual Containment وأحياناً أخرى باستراتيجية (الاحتواء الفعال) Affective Containment ولست هنا بصدد مناقشة هذه الحوارات التي اعتقد أن معظم القراء قد اطلع عليها. ولكن أشير بصورة سريعة على أهمية رصد توجهات السياسة الأمريكية وأدعو هنا إلى انشاء (مركز للدراسات الأمريكية) بجامعة الكويت، وعدم الاكتفاء بالمساهمات غير المنظمة للأكاديميين والمتخصصين الكويتيين القائمة على جهد فردي وغير مؤسساتي والذي يخضع تقييمهم في بعض الأحيان إلى محدودية المعلومات المتوفرة لديهم وعدم انتظامها.

وتركيزنا على الوضع الاستراتيجي في الخليج يجب ألا يجرف أنظارنا عن أهمية الالتصاق بعملية السلام في الشرق الأوسط وعلى تأثيرها على مجمل الأحوال في منطقتنا والذي أرى أنه لا يحظى بجهد وافر في مؤسساتنا رغم أن السلام في الشرق الأوسط كان الأولوية الوحيدة في تلك المنطقة التي ظهرت ضمن ست أولويات وضعتها الإدارة الأمريكية مؤخراً.

قائمة المراجع والمصادر العلمية

أولاً: المصادر العربية:

١ ــ محمد السيد سعيد، «مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج»، عالم المعرفة، عدد يونيو، ١٩٩٢.

٢ ــ بيير سالنجر واريك لوران، حرب الخليج: الملفات السرية، دار سفنكس، القاهرة، ١٩٩١. ترجمة عزمي مخلوف.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1- Al- Fayez, Abdulaziz I, **The National Security of Kuwait: External and Internal Dimensions, F12unpublished dissertation,University of Massachusetts Press, Mass., 1984.**

2- **Assiri, Abdulreda, Kuwait's Foreign Policy: City-State in World politics,** Westview Press, Boulder, 1990.

3- Bahbah, Bishara, "The Crisis in the Gulf: Why Iraq Invaded Kuwait", From **Beyond The Storm: A Gulf Crisis Reader,** by Phyllis Bennis and Micheal Moushabeck (ed), Olive Branch Press, N.Y., 1991.

4- Brown, sheryl and Kimber schraub (ed.), **Resolving Third World Conflict: challenges For A New Era,,** Institute of Peace Press, Washington, D.C., 1992.

5- Faour, Muhammad, **The Arab World After Desert Storm,** Institute of Peace Press, Washington, D.C., 1993.

6- Freedman, Lawrence and Efraim Karsh, **The Gulf Conflict, 1990-1991: Diplomacy and War in the New World Order,** Princeton University Press, N.J., 1991.

7- Freedman, Robert O., (ed.) **The Middle East After Iraq's Invasion of Kuwait,** University of Florida Press, Gainsville, 1993.

8- Gause, Gregory F., **Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States,** Council on Foreign Relations Press, N.Y., 1994.

9- Khalidi, Walid, "Iraq VS Kuwait: claims and counter Claims", from **The Gulf War Reader: History Documents and Opinions,** by Micah Sifry and Christopher Cerf, (ed.), Random House, N.Y., 1991.

10- Moore, John N., **Crisis In The Gulf: Enforcing The Rule ofLaw,** Oceana Publications, N.J., 1991.
11- Pelletiere, Stephen C., **The Iran-Iraq War: Chaos In A Vaccuum,** Praeger, N.J., 1992.
12- Tschirigi, Dan, **The United States, The Arab World and the Gulf Crisis,** Cairo Papers, Cairo, 1991.
13- Tschirigi, Dan, **The American Search for Mideast Peace,** Praeger, N.Y., 1989.